



وثيقة معلومات المشروع

مرحلة التقييم المسبق | تاريخ الإعداد/التحديث: 12-يناير/كانون الثاني 2023 | تقرير رقم: PIDA34432



معلومات أساسية

أ. البيانات الأساسية للمشروع

البلد	الرقم التعريفي للمشروع	اسم المشروع	الرقم التعريفي للمشروع الأصلي (إن وجد):
الضفة الغربية وقطاع غزة	P176025	برنامج الأمن المائي وبناء القدرة على الصمود (P176025)	
المنطقة	التاريخ التقديري للتقييم المسبق	التاريخ التقديري للعرض على مجلس المديرين التنفيذيين	مجال الممارسة (الرئيسي)
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	11 - يناير/كانون الثاني - 2023	27 فبراير/شباط - 2023	المياه
أداة التمويل	المقترض/المقترضون	الهيئة المسؤولة عن إدارة التنفيذ	
تمويل المشروعات الاستثمارية	منظمة التحرير الفلسطينية لصالح السلطة الفلسطينية	سلطة المياه الفلسطينية	

الهدف الإنمائي المقترح

يتمثل الهدف الإنمائي للمشروع في تحسين موثوقية وجودة خدمات إمدادات المياه في مناطق محددة، وتدعيم الأداء التشغيلي لمؤسسات قطاع المياه في الأراضي الفلسطينية.

المكونات

تحسين البنية التحتية للمياه والصرف الصحي وتحسين إدارة الخدمات
تحسين أداء مؤسسات قطاع المياه
أعمال الإدارة والرصد والمتابعة الخاصة بالمشروع
مكون الاستجابة في حالات الطوارئ المحتملة

بيانات تمويل المشروع (مليون دولار)



ملخص

51.00	إجمالي تكلفة المشروع
51.00	إجمالي التمويل
0.00	منه قدم البنك الدولي للإنشاء والتعمير/المؤسسة الدولية للتنمية
0.00	الفجوة التمويلية

التفاصيل

التمويل من خارج مجموعة البنك الدولي

51.00	الصناديق الاستثمارية
26.00	الصندوق الاستثماري متعدد المانحين للشراكة من أجل تطوير البنية التحتية
25.00	التمويل الخاص

تصنيف المخاطر البيئية والاجتماعية

كبيرة

القرار

أجاز الاستعراض لفريق العمل إجراء التقييم المسبق والتفاوض

ب. المقدمة والسياق العام

السياق الخاص بالضفة الغربية وقطاع غزة

1. استمر الاقتصاد الفلسطيني في التعافي من صدمة جائحة كورونا (كوفيد-19) في النصف الأول من عام 2022، وإن كان بوتيرة أبطأ من معدلات 2021. وبلغ معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية 4.5% على أساس سنوي في النصف الأول من عام 2022. وحقت الضفة الغربية معدلات نمو بلغت 3.9% بسبب زيادة الاستهلاك، مع تخفيف الإجراءات المتعلقة بجائحة كورونا بشكل كامل في أثناء هذه الفترة، وساعدت الزيادة في عدد الفلسطينيين من الضفة الغربية العاملين في إسرائيل والمستوطنات أيضا على التعافي، حيث إن متوسط الأجر اليومي لهؤلاء العمال يزيد على ضعف متوسط الأجر اليومي في الضفة الغربية، مما يعني ضمنا تأثير أكبر على الطلب. وفي غزة، بلغ معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في النصف الثاني من عام 2022 نسبة 7.4% على أساس

سنوي. وعلى غرار الضفة الغربية، كان النمو مدفوعاً في المقام الأول بالاستهلاك الخاص بسبب إلغاء التدابير المتعلقة بجائحة كورونا، وبدء تخفيف آثار حرب مايو/أيار 2021 على غزة. وانعكست الزيادة في الاستهلاك الخاص في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة في نمو قطاع تجارة الجملة والتجزئة والخدمات، وكان ذلك من المحركات الرئيسية لنمو الاقتصاد الفلسطيني على جانب الإنتاج. وعلى الرغم من هذا المسار الإيجابي، فإن الاقتصاد لم ينتعش بعد إلى مستواه قبل كورونا.

2. وزادت معدلات التضخم في الأشهر التسعة الأولى من عام 2022 بسبب انتعاش الطلب وارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية والوقود (المحروقات). وتظهر أحدث البيانات عن الفترة من يناير/كانون الثاني إلى سبتمبر/أيلول 2022 أن مؤشر أسعار المستهلكين ارتفع بنسبة 3.6% على أساس سنوي، من 1.2% على أساس سنوي خلال الفترة نفسها من عام 2021، مما يعكس انتعاشاً في الطلب وارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية والوقود (المحروقات)، والسبب الرئيسي في ذلك هو الحرب في أوكرانيا. وأدى الانخفاض الطفيف في قيمة الشيكل الإسرائيلي، وهو العملة الرئيسية المتداولة في الأراضي الفلسطينية، إلى إبقاء معدل التضخم منخفضاً نسبياً مقارنة بالبلدان الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

3. وعلى الرغم من زيادة معدلات التشغيل في النصف الأول من عام 2022، فإن معدل البطالة ظل مرتفعاً. وارتفع معدل التشغيل من 1.036 مليون شخص في عام 2021 إلى 1.114 مليون في الربع الثاني من عام 2022، مدفوعاً إلى حد كبير بزيادة المشاركة في القوى العاملة، مع عودة المزيد من العمال إلى سوق العمل بعد تخفيف الإغلاق بسبب جائحة كورونا. واستمر عدد الفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستوطنات في الزيادة. وكنسبة مئوية من العاملين، عمل 25% من الفلسطينيين من الضفة الغربية في إسرائيل والمستوطنات في الربع الثاني من عام 2022 مقابل 0.7% من سكان غزة. وعلى الرغم من تراجع معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية من 26.4% في عام 2021، فقد ظل مرتفعاً عند 24.2% في الربع الثاني من عام 2022. ويخفي المعدل الكلي للبطالة تفاوتاً واسعاً بين الضفة والقطاع، إذ بلغ معدل البطالة في الضفة الغربية 13.8% في الربع الثاني من عام 2022، في حين بلغ في قطاع غزة 44.1%، وهو ما يعكس صعوبة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في قطاع غزة بسبب استمرار القيود المفروضة من جانب إسرائيل على الحركة والانتقال والوصول إلى الخدمات.

السياق القطاعي والمؤسسي

4. يعاني قطاع المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة من افتقار السلطة الفلسطينية إلى السيطرة السيادية على الموارد المائية وتنمية البنية التحتية للمياه، كما يواجه هذا القطاع مزيداً من التحديات بسبب آثار تغير المناخ. ويؤدي ذلك إلى تقييد الوصول إلى الموارد المائية بصورة كبيرة، وإطالة أمد التخطيط المؤقت بدلاً من التخطيط الإستراتيجي للطوارئ، وعدم اليقين والتأخير في اعتماد مشروعات البنية التحتية وتنفيذها. ومع الوقت، أدى ذلك إلى انخفاض نصيب الفرد من المياه المتاحة، وعدم كفاية خدمات المياه، لا سيما إمكانية الحصول عليها، وكمية المياه وجودتها على نحو موثوق، والنقص الكبير في المياه الموسمية. وتتفاقم التحديات التي يواجهها هذا القطاع بسبب آثار تغير المناخ، على سبيل المثال: (1) تسرب المياه المالحة بسبب ارتفاع منسوب سطح البحر، مما جعل 96% من الموارد المائية غير صالحة للاستخدام من جانب سكان غزة البالغ عددهم 2.1 مليون نسمة؛ (2) التغيرات في أنماط هطول الأمطار، لا سيما الكميات السنوية، وعدد مرات هطول الأمطار، والتوزيع الموسمي، والكثافة، والتوقيت، والآثار الكبيرة لذلك على الموارد المائية في الأراضي الفلسطينية.



5. وتدهورت مرافق البنية التحتية القائمة لإمدادات المياه والصرف الصحي وإعادة استخدامها بسبب عدم كفاية وعدم كفاءة التشغيل والصيانة. وتتسم برامج التشغيل والصيانة وتمويل مصروفاتها بأنها غير منتظمة، مما يؤدي إلى تأجيل أعمال الصيانة، وزيادة عدم كفاءة الشبكات ومستويات المياه التي لا تحقق إيرادات، وعدم الحصول على مياه الشرب على نحو كاف وموثوق، لاسيما في غزة والمنطقة ج من الضفة الغربية. وعلى الرغم من جهود الإصلاح التي ساندها المانحون على مدى سنوات، لا تزال مؤسسات هذا القطاع ضعيفة ومجزأة، حيث تم إنشاء أكثر من 300 شركة صغيرة محلية لتقديم خدمات المياه على مستوى وحدات الحكم المحلي والمجالس القروية. وليس لسلطة المياه الفلسطينية سيطرة فنية أو إدارية على الهيئات المحلية (وحدات الحكم المحلي)، مما يخلق فجوة في مستويات الحوكمة في هذا القطاع. وعلى الرغم من أن وزارة الحكم المحلي تمارس إشرافا إداريا على وحدات الحكم المحلي، لا تتم مراقبة أنشطة تقديم خدمات المياه بصورة منهجية منتظمة. ولا يتسم الأداء التشغيلي والمالي لمقدمي الخدمات (شركات تقديم الخدمة) بالاستدامة، مما يحد من قدرتهم على تقديم خدمات موثوقة للسكان.

6. وتتولى دائرة مياه الضفة الغربية، تحت مظلة سلطة المياه الفلسطينية، حاليا مسؤولية شراء وتوزيع المياه بالجملة على مقدمي الخدمات في الضفة الغربية، وبصفة رئيسية وحدات الحكم المحلي والمجالس القروية. والمصادر الرئيسية للمياه هي شركة إمدادات المياه الإسرائيلية ميكوروت (نحو 74 مليون متر مكعب) وأبار وينابيع سلطة المياه الفلسطينية (نحو 60 مليون متر مكعب، منها 40 مليون متر مكعب يديرها مقدمو الخدمات/شركات تقديم الخدمات). وتمثل المياه المشتراة من شركة ميكوروت أكثر من 57% من إجمالي إمدادات المياه التي يتم توصيلها لأغراض الشرب. وتعتمد السلطة الفلسطينية بشكل متزايد على إسرائيل في الحصول على المياه، حيث يوجد التزام بتقديم 32 مليون متر مكعب إضافية سنويا في عام 2022 (22 مليون متر مكعب للضفة الغربية و10 ملايين متر مكعب لقطاع غزة)، لكن لم يتم تسليم سوى 18.5 مليون متر مكعب حتى نهاية عام 2022 (5.5 مليون متر مكعب لقطاع غزة و13 مليون متر مكعب للضفة الغربية). ومن المتوقع أن تسلم الكميات المتبقية على مدى العامين القادمين. وبالإضافة إلى ذلك، تتفاوض السلطة الفلسطينية على الالتزام بتقديم زيادة قدرها 80 مليون متر مكعب حتى عام 2040، فضلا عن زيادة معدلات استخراج المياه محليا من الأراضي الفلسطينية بمقدار 30 مليون متر مكعب، حتى يصل إجمالي المشتريات في الضفة الغربية في غضون السنوات العشر إلى الخمس عشرة القادمة إلى نحو 167 مليون متر مكعب سنويا.

7. وتؤدي مشتريات المياه بالجملة من شركة ميكوروت الإسرائيلية إلى تراكم المتأخرات المستحقة لإسرائيل على سلطة المياه الفلسطينية التي يتم استردادها من خلال "صافي الإقراض". ووفقا للسلطة الفلسطينية، تخصم وزارة المالية الإسرائيلية ما متوسطه 115 مليون دولار سنويا من إيرادات المقاصة للسلطة الفلسطينية مقابل: (1) فواتير مياه شركة ميكوروت الإسرائيلية (نحو 85 مليون دولار سنويا)، و(2) معالجة مياه الصرف الخام التي تتدفق إلى الأودية في الضفة الغربية وتصل إلى إسرائيل (نحو 30 مليون دولار سنويا). ولا تسترد وزارة المالية الفلسطينية هذا الاستقطاع (ما يسمى "صافي الإقراض") بشكل كامل من مقدمي خدمات المياه، مما يسهم في استمرار توقف تقديم الخدمات بسبب نقص الإيرادات المتاحة لسلطة المياه الفلسطينية. وعلاوة على ذلك، تسعى وزارة مالية السلطة الفلسطينية حاليا إلى التعويض عن العجز في الإيرادات الناجم عن صافي ممارسات الإقراض من وحدات الحكم المحلي. ويؤدي ذلك إلى تقادم الضغوط المالية على وحدات الحكم المحلي. ومع تزايد الطلب على المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة، من المتوقع أن يتقادم الوضع المالي لوزارة المالية في السلطة الفلسطينية. وسيزيد هذا من الضغط على الخدمات التي تعرضت للخطر بالفعل، مما يؤثر على استعداد المستهلكين لدفع الفواتير المستحقة،

ويزيد من تراكم المتأخرات التي سيتم استردادها من خلال "صافي الإقراض". وبالإضافة إلى ذلك، ستستمر الاستقطاعات مقابل مياه الصرف غير المعالجة إلى أن تتمكن الضفة الغربية من تنفيذ خطتها لجمع ومعالجة مياه الصرف.

8. لا تستوفي جودة المياه الصالحة للشرب معايير منظمة الصحة العالمية كما أن نصيب الفرد من هذه المياه دون هذه المعايير. وتراجع نصيب الفرد من إمدادات المياه في الضفة الغربية تراجعاً حاداً من مستويات عام 1999 البالغة 190 لتراً للفرد في اليوم إلى 75 لتراً فقط في عام 2020، مع تفاوت صارخ بالنسبة لنصيب الفرد من إمدادات المياه الفعلية في إسرائيل الذي يبلغ نحو 240-300 لتر للفرد في اليوم. وتشير التقديرات إلى أن توفر المياه في غزة يبلغ 90 لتراً للفرد في اليوم وهو معدل يقل كثيراً عن التعريف التقليدي لشح المياه. وعلاوة على ذلك، تتسم المياه بضعف الجودة، وهو ما يعني أن 6% فقط من سكان غزة يحصلون على مياه الشرب التي تتم إدارتها على نحو آمن وفقاً لتعريف الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة بشأن ضمان حصول الجميع على المياه والصرف الصحي.¹ وفي إطار المعيار القياسي لأهداف التنمية المستدامة، يحصل 80% من سكان الضفة الغربية على إمدادات مياه محسنة. ويؤثر عدم القدرة على الحصول على المياه تأثيراً غير متناسب على النساء، لا سيما العاملات أو الحوامل. وبالنسبة لهذه الأوضاع، من المرجح أن يؤدي عدم إمكانية الحصول على إمدادات مياه نظيفة وموثوقة إلى زيادة أعباء الأعمال المنزلية والتأثير سلباً² على تمكين المرأة من أسباب القوة ووضعها بشكل عام.

9. وتصل إمدادات المياه عبر مواسير في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى أكثر من 95% من السكان، لكنها متقطعة. ويواجه نحو 30% من الأسر المعيشية انقطاع في إمدادات المياه يومياً، ولا يحصل معظم السكان على المياه إلا في نحو 11 إلى 20 يوماً في الشهر. ويؤدي هذا الوضع إلى تحويل أعباء إدارة العجز في المياه إلى المستهلكين، حيث تستثمر معظم الأسر المعيشية في خزانات الأسطح لسد الفجوة في توافر المياه. وعلى الرغم من أن جودة المياه الجوفية مرضية في الضفة الغربية، لكنها تمثل تحدياً كبيراً لقطاع غزة. وقد تلوثت مكامن المياه الجوفية الرئيسية بتسرب مياه البحر نتيجة للإفراط في الاستخدام وارتفاع منسوب سطح البحر، مما تسبب في خلط المياه المالحة بالمياه الجوفية. وبالإضافة إلى ذلك، يتم تسرب مركبات الكلوريد والكبريتات والنيتروجين في المياه بسبب ضعف أداء مرافق مياه الصرف وممارسات الأنشطة الزراعية.

10. تعتبر مستويات المياه التي تحقق إيرادات (الخسائر الفنية والتجارية) مرتفعة، مما يمثل وضعاً لا يمكن الاستمرار في تحمله ويحتمل أن يكون كارثياً بالنسبة لاقتصاد يعاني من شح شديد في المياه. ويتراوح تقدير سلطة المياه الفلسطينية لمتوسط المياه التي لا تحقق إيرادات في الضفة الغربية (29%) من "جيد جداً" (12%) إلى "ضعيف جداً" (50%)، مما يظهر تفاوتات كبيرة بين مقدمي الخدمات، في حين يتم فقد وإهدار 15% من المياه عند مستوى إمدادات المياه بالجملة. وفي المتوسط، تبلغ كمية المياه التي لا تحقق إيرادات في الضفة الغربية 267 لتراً من المياه المفقودة يومياً لكل وصلة، وهي كمية تكفي لزيادة إمدادات المياه بنحو 40%. ونسبة المياه التي لا تحقق إيرادات في غزة عالية (38%)، وهي عند هامش "جيد" (28%) إلى "ضعيف جداً" (53%) على مستوى مقدمي الخدمات و40% على مستوى

¹ تُعرف مياه الشرب التي تتم إدارتها بطريقة آمنة بأنها استخدام مصدر محسن لإمدادات مياه الشرب: يقع في منشآت مادية، ومتاح عند الحاجة، وخال من التلوث الكيميائي والفضلات.

² داس، ميتري. المد المتنامي: نظرة جديدة على المياه والمساواة بين الجنسين. البنك الدولي (2018).



إمدادات المياه بالجملة. ويبلغ حجم المياه التي لا تحقق إيرادات 600 لتر يوميا لكل توصيلة في غزة، وهي كمية تكفي لمضاعفة إمدادات المياه تقريبا لكل أسرة معيشية³.

11. يعتبر مستوى تغطية خدمات الصرف الصحي في الضفة الغربية وقطاع غزة مرتفعا، لكن الربط بشبكات الصرف الصحي أعلى بكثير في غزة مقارنة بالضفة الغربية. وفي غزة، نجد أن نطاق تغطية خدمات الصرف الصحي المحسنة يشمل الجميع على وجه التقريب، حيث إن 73% من السكان لديهم توصيلات بشبكات الصرف الصحي، ويعتمد بقية السكان على خدمات صرف صحي من خلال عربات الصرف التي تصل إلى المنازل. وفي الضفة الغربية، على الرغم من إمكانية حصول الجميع تقريبا على خدمات الصرف الصحي المحسنة (94%)، لا تتجاوز نسبة توصيلات الصرف الصحي 32% (يتم جمع نحو 21 مليون متر مكعب من مياه الصرف سنويا)، وتتفاوت المعدلات بصورة كبيرة حسب المحافظات. ويستخدم الثلثان الباقيان من سكان الضفة الغربية بالوعات يتم تفريغها باستخدام عربات الصرف ذات الخزانات التي تقوم بدفن النفايات والمخلفات في المناطق المفتوحة أو الأودية أو شبكات الصرف الصحي أو مواقع النفايات، مما يخلق مخاطر كبيرة على الصحة العامة ويؤدي إلى تلوث المياه الجوفية. وفي غزة، يتم جمع نحو 90% من مياه الصرف التي تم توليدها بواقع 80 مليون متر مكعب معالجتها جزئيا؛ غير أن إعادة الاستخدام محدودة للغاية حتى الآن. ويجري حاليا تصميم مشروع جديد تموله الوكالة الفرنسية للتنمية لإعادة استخدام مياه الصرف المعالجة في محطات المعالجة في المحافظات الشمالية. وعلاوة على ذلك، أدى تشغيل أربع محطات كبيرة لمعالجة مياه الصرف في غزة في الآونة الأخيرة إلى تحسين خدمات الصرف الصحي بشكل عام.

12. ولا يزال يتعين تحقيق الاستدامة طويلة الأجل لخدمات المياه والصرف الصحي المحدودة المقدمة في الضفة الغربية وقطاع غزة نظرا لأن الإيرادات الحالية المحصلة في هذا القطاع لا تغطي تكلفة تشغيل مرافق البنية التحتية وصيانتها. ويرجع هذا الوضع إلى ارتفاع مستويات المياه التي لا تحقق إيرادات، وارتفاع تكلفة شراء المياه، وانخفاض معدلات إصدار الفواتير والتحصيل، وعدم كفاية التعريفات المطبقة، وكل هذا يقوض السلامة المالية لمعظم مقدمي الخدمات ويضعف قدرتهم على تنفيذ أعمال التشغيل والصيانة. وتسهم خدمات المياه والصرف الصحي بنسبة 15% من إجمالي إيرادات وحدات الحكم المحلي. وغالبا ما يتم الاحتفاظ بهذا المبلغ في موازنات التشغيل العامة لوحدات الحكم المحلي بدلا من استخدامه لتغطية المدفوعات الخاصة بشراء المياه بالجملة. والنتيجة هي أن العجز في تغطية تكلفة التشغيل يجب أن تغطيه الحكومة والجهات المانحة. ويقوض أسلوب التمويل المستخدم قدرة مقدمي الخدمات على الحفاظ على الخدمات أو تحسينها أو اجتذاب القطاع الخاص في تشغيل وإدارة خدمات المياه والصرف الصحي. ويقوم كل من البنك الألماني للتنمية والبنك الدولي⁴ بتمويل تكاليف التشغيل والصيانة لمحطات معالجة مياه الصرف الصحي التي تم بناؤها بأموالهما على مدى السنوات الخمس الأولى من التشغيل مع التزام سلطة المياه الفلسطينية والبلديات المستفيدة بزيادة مساهمتها تدريجيا من خلال تعديل التعريفات تدعيم البلديات.

السياسات العامة والهيكل المؤسسي

³ البنك الدولي (2018). نحو تحقيق الأمن المائي للفلسطينيين: دراسة تشخيصية عن ضعف إمدادات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في الضفة الغربية وقطاع غزة. دراسة تشخيصية عن ضعف إمدادات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. البنك الدولي، واشنطن العاصمة.

⁴ يقدم مشروع إدارة مياه الصرف وتحقيق الاستدامة (P172578) تمويلا لأغراض التشغيل والصيانة لتدعيم برنامج معالجة مياه الصرف في شمال غزة لمدة خمس سنوات (حتى عام 2024). وبالإضافة إلى ذلك، يعمل مشروع الأشغال المرتبطة بقطاع المياه (P168739) على تحسين جودة وكمية المياه التي يتم توفيرها لبلديات محددة في قطاع غزة.

13. حتى يتسنى التصدي للتحديات التي تواجه منظومة قطاع المياه، اعتمدت السلطة الفلسطينية سياسات لإحداث تحول جذري ومستدام في هذا القطاع. وأصدرت السلطة الفلسطينية قانون المياه في عام 2014 ووافقت على خطة التنمية الإستراتيجية 2022-2032، التي تركز على تحسين خدمات المياه والصرف الصحي في إطار شامل لتطوير مؤسسات هذا القطاع من أجل تحسين الحوكمة. وستسهم الأنشطة المزمع القيام بها في إطار خطة التنمية الإستراتيجية في تدابير التكيف مع تغير المناخ الواردة في المساهمات الوطنية لمكافحة تغير المناخ التي تقدمها السلطة الفلسطينية وخطة التكيف الوطنية. وقد ساند البنك الدولي ومجتمع المانحين هذه الإصلاحات في إطار عمليات وتقييمات تحليلية مختلفة.

14. وتهدف المبادئ التوجيهية الواردة في قانون المياه لسنة 2014 إلى تعديل وإصلاح الوضع الحالي للقطاع. ويحدد القانون مسؤوليات كل من أصحاب المصلحة والأطراف المعنية من المؤسسات، ويعمل على تأصيل المساءلة على نحو واضح وقابل للتنفيذ، كما يعزز الاستقلالية المالية والاكتفاء الذاتي لمقدمي الخدمات. وحدد قانون المياه مستويين رئيسيين لإدارة قطاع المياه على النحو الموضح أدناه (الشكل 1).

a. المستوى الوطني للسياسات والوظائف التنظيمية وإمدادات المياه بالجملة، وفي إطار ذلك: (1) تركز سلطة المياه الفلسطينية على إدارة الموارد المائية بطريقة متكاملة ومستدامة، وتعد خططاً عامة وسياسات قطاعية واستراتيجيات تطوير وتنمية؛ (2) يقوم مجلس تنظيم قطاع المياه، الذي أنشئ في أغسطس/آب 2014 وله شخصية اعتبارية قانونية مستقلة ويتبع مجلس الوزراء، بتنظيم ومراقبة جميع المسائل المتعلقة بعمليات مقدمي خدمات المياه؛ (3) من المتوقع أن تكون شركة المياه الوطنية (التي سيتم إنشاؤها) مسؤولة عن إمدادات المياه بالجملة.

b. وعلى المستوى المحلي، من المتوقع أن تقوم مرافق المياه الإقليمية التي لم يتم بعد إنشاؤها بتقديم خدمات إمدادات المياه ومياه الصرف الصحي. وينص قانون المياه على تجميع صغار مزودي خدمة البالغ عددهم نحو 300 (وهم دوائر المياه في الهيئات المحلية/وحدات الحكم المحلي) في مرافق إقليمية من أجل تعزيز استدامة مستوى تقديم الخدمات.

15. وفي عام 2021، اعتمد مجلس الوزراء اللائحة الداخلية⁵ التي تنظم إنشاء مرافق المياه والصرف الصحي كخطوة رئيسية لتنفيذ قانون المياه لعام 2014. ونظراً لأهمية هذه اللائحة في تحسين ترتيبات الحوكمة وتحقيق الكفاءة في قطاع المياه، تم إدراج اعتمادها في منحة سياسات التنمية لعام 2022 (المشار إليها فيما يلي بالمنحة رقم 12)⁶ ويمثل ذلك الإجراء المسبق رقم 74. وتعد مرافق⁸ المياه الإقليمية المخطط إنشاؤها عنصراً بالغ الأهمية في عملية الإصلاح، لأنها ستقدم خدمات مياه وصرف صحي غاية في الأهمية على المستوى المحلي.

⁵ النظام رقم 17 المؤرخ 14 يونيو/حزيران 2021 الذي ينظم إنشاء وترخيص مرافق المياه الإقليمية، ويُحدّد أدوارها وصلاحياتها، وإدارة مواردها المالية حينما تتسلم مهام تقديم خدمات المياه والصرف من الهيئات المحلية/وحدات الحكم المحلي والمجالس القروية، وهو ما يُعزّز وفورات الحجم الكبير في هذا القطاع في كل من قطاع غزة والضفة الغربية.

⁶ منحة سياسات التنمية لمساندة تحقيق الشفافية والشمول والاقتصاد الأخضر (P177848) التي وافق عليها مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي في يونيو/حزيران 2022 وسيتم تنفيذها في السنة المالية 2023.

⁷ مؤشرات الإجراء المسبق 4 : (2) عدد مرافق المياه الإقليمية التي تم الانتهاء من إجراءات تأسيسها في الضفة الغربية وقطاع غزة.

⁸ تم تناول إعادة تنظيم خدمات المياه في إطار إصلاح قطاع المياه في دراسة بعنوان "خارطة طريق لإنشاء مرافق المياه الإقليمية في إطار إصلاح قطاع المياه في فلسطين" التي أعدها المجموعة الاستشارية (FCG Sweden AB) في يونيو/حزيران 2018، لإنشاء مرافق المياه الإقليمية.



ويتكون النهج الموصى به من خفض عدد مقدمي الخدمات تدريجياً من نحو 300 في عام 2018 إلى 4 مرافق مياه إقليمية في عام 2032 (3 في الضفة الغربية وواحدة في غزة). وستتم هذه العملية بنقل خدمات المياه والصرف الصحي من مقدمي الخدمات في وحدات الحكم المحلي والمجالس القروية إلى مرافق المياه الإقليمية على النحو المبين في الشكل 2 الخاص بالضفة الغربية. وتحدد هذه اللائحة الداخلية ما يلي: (1) مهام مرافق المياه الإقليمية، وكفاءتها، وهيكلها التنظيمي، وإدارتها المالية، وجميع المسائل المتعلقة بوظائفها؛ (2) إجراءات ترخيص مرفق المياه الإقليمي، ورسوم الترخيص، والبدلات مقابل الخدمة. وسيعمل هذا النهج على تحسين الحوكمة في هذا القطاع نظراً لأن عدداً صغيراً من المرافق سيكون مسؤولاً عن تقديم الخدمات مع العمل على أساس تجاري والتبعية لسلطة المياه الفلسطينية. وحينما تدخل مرافق المياه الإقليمية حيز التشغيل، سيؤدي هذا الإصلاح إلى تقليص أوجه عدم الكفاءة، وتحقيق وفورات الحجم الكبير. وفي غزة، يتمثل الهدف من إصلاح هذا القطاع في تحويل مصلحة مياه بلديات الساحل، التي تم إنشاؤها كمجلس للخدمات المشتركة بموجب قانون الهيئات المحلية الفلسطينية لسنة 1997، إلى مرفق إقليمي للمياه في غزة. وقد بدأ بالفعل دمج جميع مقدمي الخدمات (شركات تقديم الخدمة) البالغ عددهم 25 في قطاع غزة في مصلحة مياه بلديات الساحل، وتسيير الإجراءات بوتيرة جيدة وإن كانت بطيئة. وتم تحديد المخاطر والقيود التي تعوق إنشاء مرافق المياه الإقليمية، وسيتم معالجة ومتابعتها خلال المراحل المختلفة لإضفاء الطابع الإقليمي على مرافق المياه. ونظراً لأن معظم مقدمي الخدمات من وحدات الحكم المحلي، فإن إضفاء الطابع الإقليمي على تقديم خدمات المياه والصرف الصحي يعني أن وحدات الحكم المحلي ستفقد تدفقات نقدية مهمة تسمح لها بتمويل الخدمات التي لا يتم تحصيل رسوم مقابلها مثل تنظيف الشوارع وإنارة الشوارع، على سبيل المثال لا الحصر. ومن المتوقع أن تساعد منحة سياسات التنمية رقم 12 المذكورة أعلاه، التي تمت الموافقة عليها في يونيو/حزيران 2022، على تخفيف هذه المخاطر المتعلقة بالحوكمة والمخاطر السياسية والمالية، وفي الوقت نفسه سيتم تدعيم عملية الإصلاح وتفعيلها من خلال البرنامج المقترح.

16. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2020، أصدرت السلطة الفلسطينية قرارات تتعلق بتعجيل إنشاء وتسجيل الشركة الوطنية للمياه التي ستحل محل دائرة مياه الضفة الغربية لتوفير المياه بالجملة وتشكيل مجلس إدارتها. ويجري تنفيذ الكثير من الأعمال التحضيرية لتنفيذ هذا الجزء الحيوي من برنامج الإصلاح، ويشمل ذلك إنشاء وحدة إمدادات المياه بالجملة في غزة في إطار مشروع⁹ الأشغال المرتبطة بقطاع المياه. وعلى المدى القصير، ستعمل وحدة إمدادات المياه بالجملة على تشغيل وصيانة شبكة إمدادات المياه الجديدة في غزة، ومن المتوقع أن تتحول إلى شركة المياه الوطنية بالتعاون مع دائرة مياه الضفة الغربية.

17. ومن المتوقع أن يؤدي تقلب المناخ وتغيره إلى تفاقم التحديات البيئية القائمة مثل شح المياه والجفاف والتصحر وانعدام الأمن الغذائي. وستتأثر الضفة الغربية وقطاع غزة بشدة بتغير المناخ؛ وتشير النماذج المناخية لمشروع شرق المتوسط إلى زيادة درجة الحرارة بواقع 3 و5 درجات مئوية في عام 2050 وانخفاض المتوسط السنوي لمعدلات هطول الأمطار في حدود 10-50%. وعلاوة على ذلك، هناك توافق في الآراء على ارتفاع منسوب سطح البحر الأبيض المتوسط. وتتنبأ بعض الدراسات الإقليمية بارتفاع منسوب سطح البحر بواقع 30-100 سم في البحر المتوسط في عام 2100، وسيكون لذلك آثار شديدة على قطاع غزة. وستواجه جهود التصدي لآثار تغير المناخ تحديات جسيمة بالنظر إلى السياق المؤسسي والسياسي الحالي للضفة الغربية وقطاع غزة. وتم عرض الموارد اللازمة لتدابير التخفيف والتكيف من خلال المساهمات الوطنية المحدثة لمكافحة تغير المناخ على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في أكتوبر/تشرين الأول

⁹ الاسم الكامل هو تطوير الأمن المائي - البرنامج المركزي لتحلية المياه في غزة - المرحلة الأولى من مشروع الأشغال المرتبطة بقطاع المياه (P168739).



2021. وفي قطاع المياه، تم وضع مستهدفات طموحة للحد من المياه التي لا تحقق إيرادات، وزيادة تجميع المياه، وإعادة استخدام مياه الصرف المعالجة، وإعادة تأهيل الآبار والينابيع¹⁰.

ج. الهدف الإنمائي المقترح

الهدف الإنمائي للمشروع (من وثيقة التقييم المسبق للمشروع)
يتمثل الهدف الإنمائي للمشروع في تحسين موثوقية وجودة خدمات إمدادات المياه في مناطق محددة، وتدعيم الأداء التشغيلي لمؤسسات قطاع المياه في الأراضي الفلسطينية.

النتائج الرئيسية

- تتضمن المؤشرات الرئيسية لقياس معدل سير العمل نحو تحقيق الهدف الإنمائي للمشروع:
- زيادة توفر المياه بالجملة (متر مكعب/سنة).
 - عدد الأسر المستفيدة من إمدادات المياه على مدار الساعة طوال اليوم من خلال التوصيلات الفردية (العدد)
 - نسبة عينات المياه المخططة المتوافقة مع المعايير الوطنية (النسبة المئوية).
 - عدد مرافق المياه الإقليمية المنشأة من خلال تجميع مقدمي الخدمات في الضفة الغربية؛ ورصد أدائها قياساً على مؤشرات الأداء الأساسية (العدد)، وتحسين مؤشرات الأداء الرئيسية المحددة الخاصة بمقدمي الخدمات (يتم تحديدها بناء على تقييم مقدمي الخدمات في المناطق المستهدفة).

د. وصف المشروع

18. المشروع المقترح هو الأول في سلسلة من المشروعات التي تهدف إلى مساندة الأجندة الطموحة للاستثمارات والإصلاحات في البنية التحتية للمياه والصرف الصحي القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ اعتماداً على مساندة البنك الدولي لهذا القطاع على مدى العقود الماضية. ويهدف البرنامج إلى (أ) ضمان تكافؤ فرص حصول السكان على خدمات إمدادات المياه والصرف الصحي التي تتسم بالقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ وتتم إدارتها بشكل آمن، (ب) تعزيز قدرات قطاع المياه على تخطيط وتنظيم ورصد ومتابعة أداء مؤسسات تقديم الخدمات، و(ج) تهيئة الظروف المواتية لتحسين تقديم الخدمات، وكفاءة تشغيل البنية التحتية وصيانتها. وستمتد مدة تنفيذ البرنامج إلى 12 عاماً لتنمية قدرات قطاع المياه بهدف تصميم وتنفيذ تدابير لزيادة القدرة على الصمود في وجه آثار تغير المناخ والكوارث الطبيعية.

¹⁰ مستهدفات المساهمات الوطنية لمكافحة تغير المناخ - معالجة المياه والحفاظ عليها: إعادة استخدام 70% من مياه الصرف المعالجة في محطات معالجة مياه الصرف الكبيرة في الضفة الغربية وقطاع غزة بحلول عام 2030؛ وتجميع 7 ملايين متر مكعب من مياه الأمطار في الضفة الغربية في عام 2032 - البنية التحتية لشبكات المياه: خفض كميات المياه التي لا تحقق إيرادات بنسبة 15% في عام 2032؛ وتصريف 5% من مياه الأمطار في المناطق الحضرية ذات الأولوية وتجميعها في عام 2032 - البنية التحتية لمصادر المياه: إعادة تأهيل 100% من الآبار والينابيع المحددة في عام 2030.

19. ويتكون هذا المشروع من أربعة مكونات: سيمول المكون 1 تحسين البنية التحتية للمياه والصرف الصحي وإدارة الخدمات، من خلال إنشاء وتحسين البنية التحتية القوية للمياه في مواقع محددة، بما في ذلك تدابير القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ؛ وسيعمل المكون 2 على تحسين أداء مقدمي خدمات المياه من خلال مواصلة مساندة إصلاح هذا القطاع؛ وسيساند المكون 3 إدارة المشروع ومتابعته، وسيكون المكون 4 للاستجابة في حالات الطوارئ المحتملة.

المكون 1. تحسين إدارة خدمات المياه والصرف الصحي (40.4 مليون دولار)

20. يهدف هذا المكون إلى تحسين إمدادات المياه وتعزيز قدرة السكان على الصمود في وجه زيادة نقص المياه من خلال الاستثمارات في مرافق المياه بناء على الأولويات المحددة. كما سيمول البنية التحتية اللازمة لإمدادات المياه بالجملة وتوسيع شبكات توزيع المياه لإزالة الاختناقات الحرجة وتحسين تخصيص المياه. والهدف من هذه الاستثمارات هو توفير خدمات إمدادات المياه التي تتم إدارتها على نحو آمن للسكان الذين لا يحصلون على خدمات كافية. وسيستثمر المشروع أيضا في تشغيل وصيانة محطة معالجة المياه والصرف الصحي في الخليل لضمان كفاءة أداء المحطة، وسيتضمن المكونات الفرعية التالية:

أ. المكون الفرعي 1.1 - شبكة إمدادات المياه بالجملة في جنين: سيمول المشروع إنشاء شبكة إمدادات المياه في شمال شرق جنين التي ستشمل وصلة منطقة سالم في الجنين، وخط مواسير نقل المياه بالجملة، وخزانات التوازن وخزانات المناطق، ومحطات الضخ/الرفع الرئيسية والمحلية.

ب. المكون الفرعي 1.2 - شبكة توزيع المياه في القرى الشمالية الشرقية في منطقة جنين (دير أبو ضيف وجلبون وعريونة وشمال قرية بيت قاد وجنوب قرية بيت قاد) التي تشكل نحو 1500 وصلة جديدة (سكنية وتجارية وخاصة بمنشآت ومؤسسات). وسيمول المشروع أيضا إعادة تأهيل الآبار والمواسير والخزانات القائمة.

ج. المكون الفرعي 1.3 - تشغيل وصيانة محطات مياه الصرف في الخليل: سيمول هذا المكون الفرعي تشغيل وصيانة محطة معالجة مياه الصرف في الخليل التي يُتوقع تجهيزها وتشغيلها في يونيو/حزيران 2023 لمدة خمس سنوات (مدة المشروع) على أساس متناقص تدريجيا.

المكون 2. تحسين أداء مؤسسات قطاع المياه (8 ملايين دولار)

21. سيمول هذا المكون المستلزمات والأشغال والخدمات لتعزيز وتدعيم مؤسسات المياه وتعزيز كفاءة مقدمي الخدمات التشغيلية والمالية واستجابتهم لحالات الطوارئ. كما سيقدّم المساعدة الفنية الضرورية وأنشطة بناء القدرات للتصدي للتحديات التي تواجه هذا القطاع وإصلاحه، وسيساند تحسين المساءلة الاجتماعية لمقدمي الخدمات. وسيعتمد هذا المكون على المساعدات الفنية المقدمة في إطار المشروعات الجارية التي يساندها البنك الدولي، والمؤسسة الفرنسية للتنمية، والجهات المانحة الأخرى، وسيتضمن المكونات الفرعية الأربعة التالية:

أ. المكون الفرعي 2.1: التخطيط الإستراتيجي وإصلاح قطاع المياه. سيساندها هذا المكون الفرعي الجهود الوطنية الرامية إلى تسريع وتيرة تنفيذ إصلاح قطاع المياه فيما يتعلق بتجميع مقدمي الخدمات لإنشاء مرافق المياه الإقليمية.

ب. المكون الفرعي 2.2: تحسين الأداء المالي والتشغيلي لمقدمي الخدمات: سيصمم هذا المكون الفرعي أسلوبا منهجيا على



المستوى الوطني لتحسين الأداء التشغيلي والإداري لمقدمي الخدمات.

ج. المكوّن الفرعي 2.3: تحسين المساءلة الاجتماعية لمقدمي الخدمات: سيقدم هذا المشروع يد العون والمساندة في إطار المساعدة الفنية لتصميم وتنفيذ حملة لتوعية الجمهور بهدف تحسين تقديم الخدمات للمستهلكين وتعزيز استجابة مقدمي الخدمات لطلبات الزبائن، استناداً إلى أنظمة معلومات موثوقة واتصالات وتواصل مع المستفيدين أولاً بأول.

المكوّن 3. أعمال الإدارة والرصد والمتابعة الخاصة بالمشروع (2.6 مليون دولار)

22. سيساند هذا المكون وحدة تنسيق المشروع التي تستضيفها سلطة المياه الفلسطينية، والموظفين الميدانيين في جنين والخليل التي سيقومون بتنسيق ومتابعة التقدم المحرز في تنفيذ المشروع. ولتسهيل تنفيذ المشروع والتخفيف من مخاطر القدرات المؤسسية في إطار المشروع رقم 1 في سلسلة المشروعات المشار إليها، سيساند المشروع الاستعانة بخبراء وأخصائيين على أساس تنافسي لتعزيز وحدة تنسيق المشروع.

المكون 4: مكوّن الاستجابة في حالات الطوارئ المحتملة (0 دولار)

23. سيعمل هذا المكون الذي لم يتم تخصيص أي مبلغ مالي له حتى الآن على تحسين قدرة السلطة الفلسطينية على الاستجابة بفعالية في حالة حدوث حالة طوارئ وفق إجراءات البنك الدولي بشأن الوقاية من الكوارث والتأهب لمواجهتها¹¹. وبعد وقوع أزمة أو حالة طوارئ مؤهلة، يجوز للجهة المتلقية للمساعدة أن تطلب من البنك الدولي إعادة تخصيص أموال المشروع لمساندة الاستجابة الطارئة وجهود إعادة الإعمار.

¹¹ يمثل مكوّن الاستجابة في حالات الطوارئ المحتملة آلية تمويل لتدعيم قدرة البلد المقترض على الاستجابة والتعافي من خلال السماح بإعادة تخصيص أموال مشروعات الاستثمار التابعة للبنك الدولي بسرعة لأنشطة التعافي في حالات الطوارئ بعد وقوع حالة طوارئ مؤهلة أو قبل حدوثها مباشرة. وهذه الآلية تعمل على عدم إعادة هيكلة المشروع اختصاراً للوقت نظراً لوجود بند في الموازنة مخصص لهذا الغرض.

السياسات القانونية الخاصة بالعمليات

هل تم تفعيلها؟

لا	منشور سياسة العمليات بشأن المشروعات المقامة على مجاري المياه الدولية (OP 7.50)
لا	منشور سياسة العمليات بشأن المشروعات المقامة في المناطق المتنازع عليها (OP 7.60)

ملخص تقييم المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية

يعد تصنيف المخاطر البيئية كبيرًا. في إطار المكونين 1. و 2.1 ترتبط المخاطر البيئية الرئيسية بالصحة والسلامة المهنية في أثناء أعمال إنشاء وتشغيل وصيانة خطوط النقل والتوزيع وخزانات المياه ومحطات الضخ/الرفع والمعدات الأخرى والمخاطر المرتبطة بمناولة النفايات الخطرة. وتشمل مخاطر التلوث المحتملة توليد نفايات خطرة وغير خطرة. وتشمل النفايات غير الخطرة توليد النفايات الصلبة في أثناء إنشاء خطوط الضغط وخزانات المياه ومحطات الضخ/الرفع وشبكات التوزيع وتوصيلات المنازل. وتشمل المخاطر البيئية الأخرى، الضوضاء، والغبار، وتعطل حركة المرور، وإعاقة وصول المشاة مؤقتًا إلى الطرق الرئيسية. وفي إطار المكون 1.3، ستؤدي أعمال التشغيل والصيانة دون المستوى الأمثل في محطة معالجة المياه والصرف الصحي في الخليل إلى مصفوفة مخاطر بشأن جودة إدارة النفايات السائلة والحماة؛ ومخاطر الصحة والسلامة المهنية على العمال وشركات التشغيل؛ والشواغل المتعلقة بالصحة والسلامة للمجتمعات المحلية المحيطة بالمحطة، ويشمل ذلك الروائح الكريهة، وتكاثر البعوض وناقلات الأمراض؛ وتلوث المياه الجوفية عن طريق تسرب النفايات غير المطابقة للمواصفات. ويمكن أن يشكل تدفق النفايات السائلة غير المطابقة للمواصفات في وادي السمن مخاطر على المجتمعات المحلية الواقعة عند محطة معالجة المياه والصرف الصحي، فضلًا عن المشكلات الحدودية عند عبور الخط الأخضر إلى إسرائيل. وعلاوة على ذلك، فإن الطين السائل والرواسب الناتجة عن أعمال قطع الأحجار في الخليل تمثل مخاطر إضافية على أداء المحطة. ويخفف من حدة هذا المخاطر شرط في الاتفاقيات القانونية يمنع أي صرف للأموال حتى يتم التوصل إلى حل طويل الأجل لمشكلة الطين السائل والرواسب. ومن المحتمل أن تغطي أنشطة المساعدة الفنية للمشروع مجموعة واسعة من الدراسات والتصاميم التفصيلية ووثائق المناقصات، وسيتم فحص هذه الأنشطة، وسيتم إعداد الأدوات والوثائق البيئية والاجتماعية المتناسبة وفقًا لإرشادات إطار العمل البيئي والاجتماعي بشأن المساعدة الفنية. وبالنسبة لمكون الاستجابة في حالات الطوارئ المحتملة، سيهتم دليل عمليات المشروع على قائمة بالأنشطة المؤهلة، وسيتم إعداد الأدوات البيئية والاجتماعية اللازمة وفقًا لذلك، عند الحاجة والاقتضاء.

24. يعد تصنيف المخاطر الاجتماعية كبيرًا. تشمل المخاطر الاجتماعية الرئيسية ما يلي: (1) الاحتياجات على نطاق صغير من الأراضي المملوكة ملكية خاصة (على سبيل المثال، توسيع حق الارتفاق/حق استخدام الطريق، وبناء خزانات المياه، إلخ) وأثار سبل كسب العيش بسبب القيود المؤقتة على الوصول إلى الطرق والخدمات في أثناء أعمال الإنشاءات (على سبيل المثال، على الأراضي الزراعية، والمناطق التجارية، إلخ). ولن يتم الاستحواذ على الأراضي الخاصة على نطاق كبير ولن تجري عمليات إعادة توطين، وسيتم تحديد الاحتياجات الدقيقة من الأراضي بمجرد الانتهاء من التصميم التفصيلية للمشروعات الفرعية؛ (2) مخاطر إدارة العمالة: على الرغم من عدم توقع تدفق العمالة على نطاق واسع، فإن شروط وأحكام العمل يمكن أن تشكل بعض المخاطر؛ (3) مخاطر الصحة والسلامة المجتمعية، بما في ذلك التعرض للأمراض المعدية، والسلامة على الطرق في أثناء أعمال البناء؛ (4) الإقصاء الاجتماعي/عدم الإنصاف في تقديم منافع المشروع للنساء والفئات المهمشة و/أو عدم المشاركة الهادفة معهم (على سبيل المثال، الأشخاص ذوي الإعاقة، والأسر التي تعولها نساء، والفقراء، والمجتمعات المحلية في المناطق المقيدة المفروض عليها قيود بشأن الوصول إلى الطرق والخدمات، والمناطق الريفية و/أو النائية نسبيًا، إلخ)؛ (5) المقاومة الاجتماعية للتدابير الرامية إلى تحسين معدلات تحصيل الرسوم وخفض كميات المياه التي لا تحقق إيرادات، ووجود ممارسات سيئة على مستوى المجتمعات المحلية تؤدي إلى إهدار المياه. وتم تقييم تصنيف مخاطر الاستغلال والإيذاء والتحرش الجنسي للمشروع على أنها "منخفض" باستخدام أداة البنك لفحص الأشغال المدنية والملاحظات التقييمية من المشاورات مع المجموعات النسائية وأفراد المجتمعات المحلية من النساء.

25. تمثل الأوضاع السياسية والأمنية المتقلبة في الضفة الغربية وقطاع مخاطر سياقية. ويمكن أن يؤدي التأخير في التصريح بإنشاء جزء من شبكة مياه شمال شرق جنين، الواقعة في "المنطقة ج" في الضفة الغربية، إلى تمديد مدة العمل. وشهد إنشاء محطة معالجة المياه والصرف الصحي في الخليل تأخيرات وتوقف العمل على مدى سنوات بسبب العديد من الشكاوى من المجتمعات المحلية بشأن المخاطر المحتملة المرتبطة بمحطة المعالجة والمطالبة بتنمية المناطق المحلية على نطاق أوسع. وقد تشكل التأخيرات المطولة للوفاء بالالتزامات المستحقة على السلطة الفلسطينية مخاطر كبيرة على المشروع.

26. نظرًا لأن تصميم فرادى المشروعات الفرعية لا يزال قيد الانتهاء، قامت سلطة المياه الفلسطينية بإعداد أدوات ووثائق إطار العمل البيئي والاجتماعي التالية، وتشاروت بشأنها مع البنك الدولي الذي قام بالموافقة عليها، وتم الإفصاح عنها للجمهور في موعد التقييم المسبق للمشروع (15 يناير/كانون الثاني 2023): إطار الإدارة البيئية والاجتماعية، بما في ذلك أيضا تدابير الصحة والسلامة المجتمعية؛ وإطار إعادة التوطين؛ وخطة مشاركة أصحاب المصلحة. وستقوم سلطة المياه الفلسطينية بإعداد إجراءات إدارة العمالة، والتشاور بشأنها مع البنك الدولي الذي سيقوم بمراجعتها والموافقة عليها، وسيتم الإفصاح عنها للجمهور في 3 فبراير/شباط 2023. وبمجرد توفر تصميم المشروعات الفرعية، ستقوم سلطة المياه الفلسطينية بإعداد الأدوات والوثائق البيئية والاجتماعية الخاصة بمواقع محددة (تقييمات وخطط الأثر البيئي والاجتماعي، وإذا لزم الأمر خطط إعادة التوطين والتشاور بشأنها مع البنك الدولي الذي سيقوم بمراجعتها والموافقة عليها، وسيتم الإفصاح عنها للجمهور قبل بدء عملية تقديم العطاءات/المناقصات الخاصة بالأنشطة. وسيتم أيضا إدراج تدابير لمعالجة قضايا الإقصاء الاجتماعي في التصميم التفصيلي للأنشطة (على سبيل المثال، بشأن المساواة الاجتماعية، وتحديد تعريفات المياه، إلخ). وأعدت سلطة المياه الفلسطينية خطة الالتزام البيئي والاجتماعي التي تغطي التزامات إطار العمل البيئي والاجتماعي للمشروع، وقام البنك الدولي بمراجعتها والموافقة عليها، وتم الإفصاح عنها للجمهور في تاريخ التقييم المسبق للمشروع (15 يناير/كانون الثاني 2023).

27. عملت سلطة المياه الفلسطينية على تطوير الخبرات والقدرة في مجال إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية وفقا لمتطلبات البنك الدولي (الإجراءات الوقائية وإطار العمل البيئي والاجتماعي). وفي إطار برنامج إصلاح قطاع المياه، ستسند مسؤولية الإدارة البيئية

والاجتماعية إلى أخصائي الشؤون البيئية والاجتماعية في وحدة تنسيق المشروع بالضفة الغربية، والمهندسين في فرق العمل الميدانية في الخليل وجنين. وبالنسبة لمحطة معالجة المياه والصرف الصحي في الخليل، ستم الاستعانة بأخصائي في مجال المتابعة البيئية والاجتماعية والامتثال للقوانين واللوائح وأي موظفين آخرين مختصين خلال مدة تشغيل المحطة. وسيتم تعزيز قدرات سلطة المياه الفلسطينية لتنفيذ إطار العمل البيئي والاجتماعي في سياق برنامج إصلاح قطاع المياه.

28. وستستخدم آليات معالجة المظالم القائمة لكل من العمال والمستفيدين في برنامج إصلاح قطاع المياه. ووضعت سلطة المياه الفلسطينية آليات لمعالجة المظالم في إطار المشروعات التي يمولها البنك الدولي، وتعمل هذه الآليات على نحو جيد، وتشمل خصائص وتدابير لمعالجة الحالات المحتملة للعنف ضد المرأة/الاستغلال والإيذاء والتحرش الجنسي. وتتضمن خطة مشاركة أصحاب المصلحة في المشروع تفاصيل عن آلية معالجة المظالم.

هـ. التنفيذ

الترتيبات المؤسسية وترتيبات التنفيذ

29. يتضمن الهيكل التنظيمي المقترح المشروع الدروس المستفادة في إطار مشروعات المياه الحالية (مشروع الأشغال المرتبطة بقطاع المياه، مشروع إدارة مياه الصرف وتحقيق الاستدامة ومشروع محطة معالجة المياه والصرف الصحي في الخليل). وستكون سلطة المياه الفلسطينية الهيئة المسؤولة عن إدارة تنفيذ المشروع. وسيواصل المشروع الاعتماد على وحدة تنسيق المشروع التي سيتم من خلالها تقديم المساعدة الفنية إلى سلطة المياه الفلسطينية ومقدمي الخدمات في المنطقتين المستهدفتين (الخليل وجنين) بنظام الترغ والدوام الكامل. وستكون وحدة تنسيق المشروع المنشأة حديثاً مسؤولة عن الإشراف على المشروع، وأعمال الرصد والمتابعة، ورفع التقارير، وتعيين الاستشاريين، وترسية العقود وإدارتها، والإدارة المالية، وتنفيذ الإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية، والتنسيق مع أصحاب المصلحة والأطراف المعنية. ولمساندة تنفيذ المكون 1، ستضم وحدة تنسيق المشروع موظفين ميدانيين/موقع مع مهندس (مهندسين) موقع مسؤولين عن الإدارة اليومية للمشروع. وسيتم استكمال قدرات وحدة تنسيق المشروع لأغراض التنفيذ الفعال للمشروع والسماح بإعادة دمج موظفيها في الهيكل التنظيمي للمؤسسة المعنية (سلطة المياه الفلسطينية، ولجنة المياه المشتركة، إلخ) عند إنجاز المشروع.

30. اللجنة التوجيهية للمشروع. في ضوء طموحات هذا المشروع، فإنه سيتبنى نهجاً منقحاً بشأن اللجنة التوجيهية الخاصة به حيث سترأسها وزير المالية ورئيس سلطة المياه الفلسطينية. وسيتيح ذلك الحصول على مساندة رفيعة المستوى لمتابعة المشروع ومساندته وتعزيز المناقشات بشأن سلسلة المشروعات اللاحقة.

مسؤولو الاتصال



البنك الدولي

سنة أغا النمر
أخصائية أولى في مجال إمدادات المياه والصرف الصحي

المقرض/البلد المتعامل مع البنك/الجهة المتلقية للمنحة

منظمة التحرير الفلسطينية لصالح السلطة الفلسطينية

الهيئات المسؤولة عن التنفيذ

سلطة المياه الفلسطينية

مازن غنيم

الوزير

mghunaim@pwa.ps

للمزيد من المعلومات، يُرجى الاتصال بـ:

البنك الدولي

1818 H Street, NW

Washington, D.C. 20433

هاتف: (202) 473-1000

Web: <http://www.worldbank.org/projects>



الموافقة

رؤساء فريق العمل:	سناء أغا النمر
-------------------	----------------

تمت الموافقة

مدير قطاع الممارسات:	
المدير والممثل المقيم للبنك الدولي في الضفة الغربية وقطاع غزة:	